مقدمة حول حوكمة الشركات

تشير حوكمة الشركات إلى الإطار التنظيمي والقانوني والأنظمة والعمليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة والسيطرة داخل الشركات. والهدف الرئيسي منها هو ضمان المساءلة والعدالة والشفافية في علاقة الشركة مع أصحاب المصالح المختلفة. وبينما تتباين التعريفات إلا أنها تتوحد في معالجة كيفية توجيه الشركات وإدارتها، بهدف حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح. تتطور هذه التعريفات تبعًا للمنظور والسياق الخاص بكل بلد. سنتناول في هذا المحور العناصر الرئيسية التالية: المدير التنفيذي والمصلحة الذاتية، تعريفات حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، النظريات التي تفسر حوكمة الشركات، نماذج حوكمة الشركات، معايير حوكمة الشركات، أهمية حوكمة الشركات، أهداف حوكمة الشركات.

1- المدير التنفيذي والمصلحة الذاتية:

- **المصلحة الشخصية للمدير التنفيذي وفترة تولي المنصب**: ترتبط مصلحة المدير التنفيذي الشخصية بنظرية الوكالة، التي تشير إلى أن المدراء التنفيذيين قد يُفضِّلون الأهداف الشخصية على الأهداف التنظيمية عندما تختلف مصالحهم عن مصالح المساهمين؛ علما أن اختلاف المصالح هذا قد يظهر في بداية ونهاية فترة تولي المنصب عندما يركز المدير التنفيذي بشكل أكبر على المكاسب الشخصية أو تأمين منصبه بعد التقاعد.
- **التعويض وحوكمة الشركات**: يدفع هيكل التعويض، خاصة الحوافز قصيرة الأجل، المدراء التنفيذيين نحو تحقيق المكاسب الفورية، وغالبا ما يتم تجاهل المشاريع طويلة الأجل مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات. يمكن أن تؤدي حوكمة الشركات إلى تفاقم السلوكيات الشخصية، خصوصًا عندما يتولى المدير التنفيذي دورا مزدوجا كرئيس مجلس الإدارة مما قد يقلل من استثمارات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

2- التعريفات الرئيسية لحوكمة الشركات:

سنذكر فيما يلي مجموعة متنوعة من أهم التعريفات:

- **لجنة كادبوري Cadbury Committee (1992)** تُعرف حوكمة الشركات بأنها "النظام الذي تُدار وتُوجه به الشركات".
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1999)** تُعرفها بأنها الإطار الذي يحدد حقوق ومسؤوليات الإدارة والمجالس والمساهمين وأصحاب المصلحة.
- **يعرف مركز الدراسات السياسية الأوروبية** (CEPS) حوكمة الشركات بأنها "النظام الكامل للحقوق والعمليات والضوابط التي تُنشأ داخليًا وخارجيًا على إدارة كيان الأعمال، بهدف حماية مصالح كل

أصحاب المصالح". يتناقض هذا النهج الذي يركز على أصحاب المصالح مع النموذج الأنجلوسكسوني الذي يركز على المساهمين.

- **تعريف أغيليرا وجاكسون** (Aguilera and Jackson): حوكمة الشركات هي "الهيكل الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف التي لها مصلحة في الشركة". وبالتالي اعتبار حوكمة الشركات نظاما ديناميكيا يتكيف باستمرار لتلبية احتياجات الأعمال الحديثة.

3- مبادئ حوكمة الشركات

تشمل المبادئ الأساسية التي تستند إليها حوكمة الشركات الفعالة ما يلي:

- **الشفافية:** ضمان الإفصاح الدقيق والمناسب عن المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات صحيحة.
- **المساءلة:** ضرورة مساءلة المدراء والإدارة العليا عن أفعالهم وقراراتهم.
- **الاستقلالية:** الحد من تضارب المصالح، وضمان اتخاذ القرارات بعيدا عن تحيز الإدارة.
- **العدالة:** المعاملة العادلة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مساهمي الأقلية والموظفين.
- **المسؤولية:** التأكيد على اتخاذ المدراء والإدارة العليا قرارات أخلاقية ومسؤولة.
- **السلوك الأخلاقي:** الالتزام بالسلوك الأخلاقي في اتخاذ القرارات بما يتجاوز مجرد الامتثال القانوني.
- **إدارة المخاطر:** تحديد وإدارة المخاطر للحفاظ على مرونة الشركة.

4- النظريات التي تفسر حوكمة الشركات

هناك العديد من النظريات التي تشرح كيفية عمل حوكمة الشركات والآليات التي تدير النزاعات المحتملة داخل الشركة:

- **نظرية الوكالة:** تركز على العلاقة بين الأصيل والوكيل وإمكانية تصرف المدراء لتحقيق مصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح المساهمين. وتزداد حدة هذه المشكلة بسبب "عدم تماثل المعلومات"، حيث يمتلك المدراء معلومات أكثر حول عمليات الشركة مقارنةً بالمساهمين، مما يجعل من الصعب على المساهمين مراقبة تصرفات المديرين بشكل فعال. ومن أجل ذلك تُستخدم آليات المراقبة، مثل عمليات التدقيق والمراجعة لتوجيه المصالح.

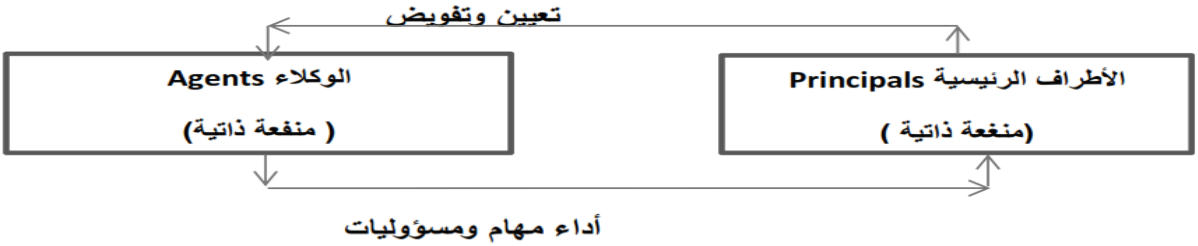

المصدر: مرسي خليل عن (Abdalla and Valentine, 2009)

- **نظرية الرعاية:** تقترح أن المدراء يعملون كأوصياء على الشركة ويسعون لتحقيق مصالحها، مما يقلل الحاجة إلى آليات مراقبة صارمة.

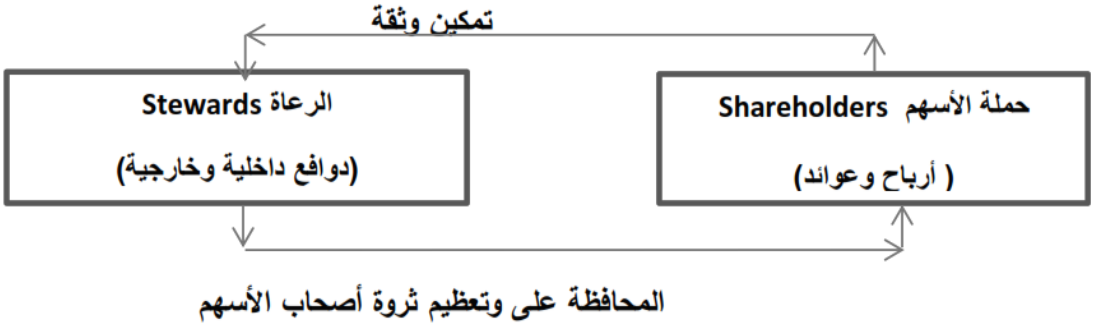

المصدر: مرسي خليل عن (Abdalla and Valentine, 2009)

- **نظرية أصحاب المصلحة:** توسع نطاق الحوكمة ليشمل مصالح جميع الأطراف المعنية وليس المساهمين فقط (موظفين، عملاء، موردين...) فهي تقر بأن الشركات لا تعمل في عزلة، وأن أفعالها لها تأثير واسع على مختلف المجموعات ذات الصلة؛ فهي تركز على خلق قيمة لجميع الأطراف.

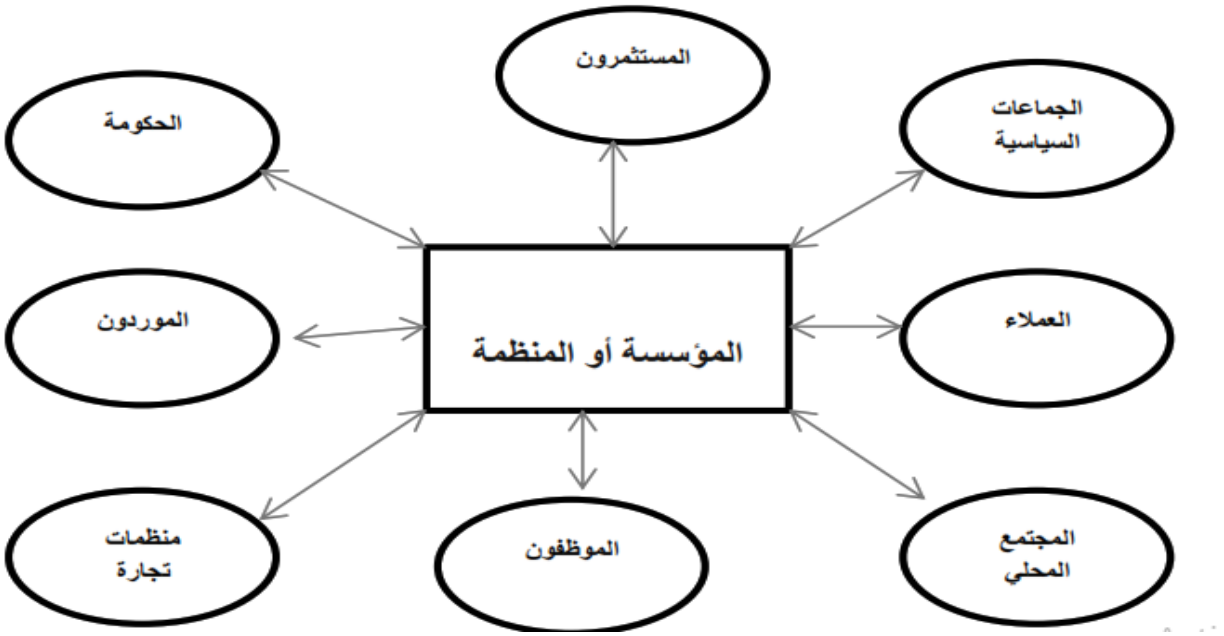

المصدر: مرسي خليل عن (Donaldson and Preston, 1995)

- **نظرية الاعتماد على الموارد:** تركز على البيئة الخارجية التي تعمل فيها الشركة، وتؤكد على أن الشركات تعتمد على موارد خارجية مثل رأس المال والعمالة والمواد الخام، والتي يجب أن تكتسبها لضمان استمراريتها ونموها؛ وبالتالي فهي تؤكد على أهمية الموارد الخارجية والعلاقات، حيث يلعب مجلس الإدارة دورا رئيسيا في إدارة هذه الجوانب من الاعتماد على البيئة الخارجية.

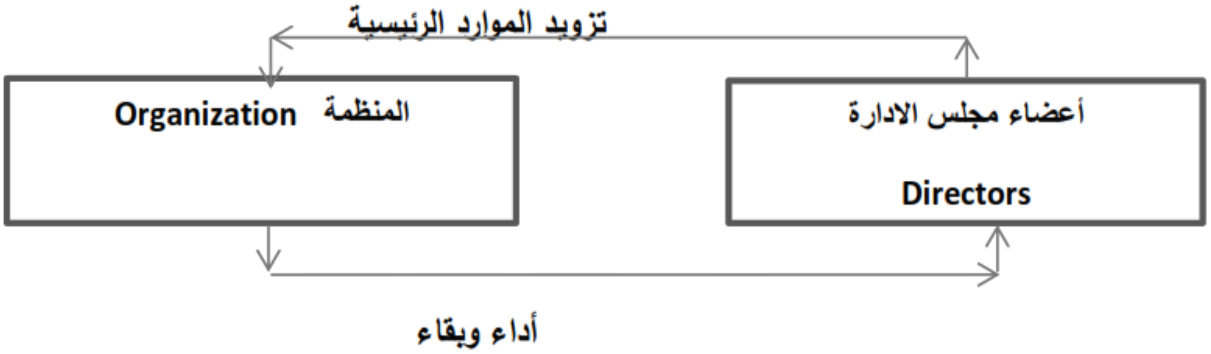

المصدر: مرسي خليل، نظريات الحوكمة، ص

5- نماذج حوكمة الشركات

تختلف نماذج حوكمة الشركات حسب المناطق، متأثرة بالسياقات القانونية والثقافية والاقتصادية:

- **النموذج الأنجلو سكسوني (الموجه نحو المساهمين):** يوجد في دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ويؤكد على قيمة المساهمين، مع مجالس مستقلة واعتماد قوي على الأسواق المالية لتحقيق المساءلة.
- **النموذج الأوروبي القاري (الموجه نحو أصحاب المصلحة):** يسود في دول مثل ألمانيا وفرنسا، ويوازن بين مصالح العديد من الأطراف، ويتميز بنظام مجلسين.
- **النموذج الياباني:** يستند إلى شبكات "كيريتسو" مع علاقات قوية بين الشركات والمؤسسات المالية، ويُعلي من شأن رفاهية الموظفين ويميل إلى اتخاذ القرارات التوافقية.

لكل نموذج مزاياه وتحدياته، وقد تطورت ممارسات حوكمة الشركات لدمج عناصر من مختلف النماذج.

6- أهداف حوكمة الشركات

تهدف أطر حوكمة الشركات إلى:

- حماية حقوق المساهمين؛
- تعزيز الشفافية والمساءلة؛
- تحسين أداء المنظمة من خلال القيادة الفعالة؛
- إدارة المخاطر بشكل فعال وضمان السلوك الأخلاقي؛

- ضمان المعاملة العادلة لجميع أصحاب المصلحة؛
- تعزيز الاستدامة والنجاح طويل الأجل.

لقد اتسع تركيز حوكمة الشركات ليشمل الأهداف طويلة الأجل للاستدامة، استجابة للمخاوف المتزايدة بشأن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة.(ESG)

7- معايير حوكمة الشركات

إن معايير حوكمة الشركات تشكل أطراً أساسية تضمن عمل الشركات بنزاهة وشفافية ومساءلة. ولا تتشكل هذه المعايير بالقوانين واللوائح فحسب، بل تتأثر أيضاً بالمستثمرين المؤسساتيين والبورصات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالشركة.

تحدد معايير حوكمة الشركات مسؤوليات المجالس والإدارة العليا، وتشمل آليات الإشراف على أداء الشركة وإدارة المخاطر والسلوك الأخلاقي:

- **مجلس الإدارة:** مسؤول عن تحديد اتجاه الشركة وضمان المساءلة وحماية مصالح المساهمين. يتم التأكيد على استقلالية المجلس، لا سيما في مجالات التدقيق وتعويضات الإدارة.
- **لجان التدقيق والتعويضات:** تتألف بالكامل من مدراء مستقلين، وتشرف على التقارير المالية والضوابط الداخلية وتعويضات المسؤولين التنفيذيين.
- **دور المستثمرين المؤسساتيين:** يلعب المستثمرون المؤسسيون دورا رئيسيا في تشكيل ممارسات الحوكمة، مثل دفعهم لاعتماد سياسات لزيادة تنوع المجالس والفصل بين أدوار الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس.

8- أهمية حوكمة الشركات

تلعب حوكمة الشركات دورا أساسيا في ضمان إدارة الشركات بمسؤولية وشفافية ونزاهة. وهي تعالج أبعادا مهمة متعددة:

- **الحد من مشكلات الوكالة:** من خلال توجيه مصالح الإدارة والمساهمين باستخدام آليات مثل الأجور القائمة على الأداء والإشراف المستقل.
- **تحسين الأداء وتعزيز الثقة الاستثمارية:** تتمتع الشركات ذات الحوكمة الجيدة بمعدلات ربحية أعلى وتقييمات سوقية أفضل.
- **دعم النمو الاقتصادي:** تسهم إصلاحات الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في الاقتصادات النامية.

- **حماية سمعة الشركة:** تعزز الحوكمة الجيدة من ثقة المستهلكين والمستثمرين.
- **إدارة المخاطر:** تشمل الحوكمة الفعالة عمليات إدارة المخاطر القوية، مما يساعد الشركات على مواجهة التحديات وتقليل التأثيرات السلبية المحتملة.
- **الاستجابة للعولمة:** في ظل الاقتصاد العالمي، تحتاج الشركات إلى الحوكمة لتكون قادرة على الامتثال للمعايير الدولية مع الحفاظ على مستويات عالية من الشفافية والمساءلة.

ملخص المحاضرة:

تشير حوكمة الشركات إلى النظام الذي تُدار وتُوجّه من خلاله الشركات، بهدف مواءمة مصالح مختلف الأطراف المعنية مثل المساهمين والموظفين والدائنين والمجتمع. تشمل المبادئ الأساسية: الشفافية، المساءلة، والاستقلالية، العدالة، المسؤولية، السلوك الأخلاقي، إدارة المخاطر. هناك عدة نظريات تفسر حوكمة الشركات، مثل نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة. كما تختلف نماذج حوكمة الشركات حسب المنطقة، وتشمل النموذج الأنجلو-ساكسوني والنموذجان الأوروبي القاري والياباني.

تشمل معايير حوكمة الشركات تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وضمان استقلاليته وتشكيل لجان التدقيق والتعويضات، ويلعب المستثمرون المؤسسيون دورًا رئيسيًا في تشكيل هذه الممارسات. تكمن أهمية حوكمة الشركات في الحد من مشكلات الوكالة وتعزيز الأداء وثقة المستثمرين ودعم النمو الاقتصادي وحماية السمعة المؤسسية وإدارة المخاطر بفعالية؛ في حين تشمل أهداف أطر الحوكمة حماية حقوق المساهمين وضمان الشفافية وتحسين الأداء التنظيمي وإدارة المخاطر، وتعزيز الاستدامة والنجاح طويل الأجل.